

التعليق

- يجب أن تُجمع معاً الأحكام المتعلقة بنفس الموضوع،
- يجب ترتيب الأحكام ترتيباً زمنياً،
- يجب وضع الأحكام الهامة قبل الأحكام الأقل أهمية،
- يجب حصر البنود في عدد البنود الفرعية التي تحتوي عليها. وكقاعدة عامة، يجب ألا يحتوي البند على أكثر من 6 بنود فرعية،
- التقسيم إلى أجزاء، واستعمال العناوين والعناوين الفرعية
- جزئياً الوثيقة الطويلة ويساعد على الفهم،
- يجب ترفيق البنود.

استعمال لغة واضحة :

- يجب أن تكون الصياغة بسيطة بالقدر الممكن. ويجب أن تكون أيضاً واضحة لكي تُحدث الوثيقة الأثر المرجو منها.
- ويجب أن تكون الوثيقة قابلة للتطبيق، لكن، في نفس الوقت، يجب أن تكون مصاغة بلغة وبأسلوب يضمن إمكانية فهمها بسهولة من قبل القراء. الوضوح و الصياغة يجب أن يُشجّعها على وضوح السياسة و بساطتها،
- يجب أن تكون الجمل قصيرة و مركبة تركيباً سليماً،
- يجب ألا تحتوي الجمل على عبارات متداخلة و متصلة،
- يجب استعمال صيغة المعلوم بدلاً من صيغة المبنى للمجهول،
- يجب تجنب استعمال اللغة والعبارات المهجورة،
- يجب استعمال لغة حيادية أي صيغة اللامذكر واللامؤنث ،
- يجب أن تكون الصياغة منسجمة. ويجب استعمال الكلمات بنفس المعنى. في حالة تغيير المعنى، يجب توضيح ذلك،
- يجب تجنب الاستعمال المبالغ فيه للحروف الأولى الكبيرة،
- يجب التعبير عن الجمل بعبارات إيجابية بدلاً من عبارات سلبية،
- يجب التعبير عن الجمل المتشابهة بنفس اللغة،
- يجب تجنب التكرار و الكلمات غير المفيدة،
- يجب أيضاً تجنب الإحالات المبالغ فيها والعبارات المقيدة للمعنى،
- يجب استعمال العبارات المتداولة أو ذات الاستعمال اليومي، كلما أمكن ذلك. ويجب تجنب استعمال اللغة الخاصة غير المفهومة. غير أن المصطلحات الفنية ستكون ضرورية في التشريع الذي يتناول مسائل ذات موضوع تقني،
- الفقرات والفقرات الفرعية يمكن أن تجزئ جسم النص، لكن تعدد الفقرات والفقرات الفرعية، إن كان يتسم ظاهرياً بالوضوح، إلا أنه كثيراً ما يتضمن أفكاراً أو مفاهيم عديدة يكون من الصعب فهمها.

المسألة الصعبة التي غالباً ما تعترض سبيل تطوير التشريع هي التعرف على مستخدمي التشريع و المخاطبين به. فالتشريع الذي يتناول المسائل المعقدة أو الفنية سيكون حتماً صعب الفهم بالنسبة لأولئك الذين لا يتفهمون على خلفية بشأن موضوع المسألة. على سبيل المثال، يتطلب التشريع التجاري في غالب الأحيان، أن يكون للقارئ بعض المعرفة عن محيط الأعمال. ويشترط التشريع الخاص بالدخل معرفة مفاهيم المحاسبة ، مثل رأس المال، الدخل، ونقص القيمة. والإشارة في قانون ما إلى قانون الأضرار يفترض أن القارئ له معرفة بهذا الفرع الخاص من القانون. يجب باستمرار إصدار الأحكام حول كيفية وجوب صياغة تشريع يضمن أن الأشخاص المخاطبين به سيفهمونه بشكل أفضل. ليس هناك أجوبة بسيطة لهذه المعضلة. فرجل القانون الماهر في القيم المنقولة أو قانون الشركات، يمكن أن يجد الأحكام المدرجة في التشريع الذي يتناول مثل هذه المواضيع، والموجهة لمساعدة القراء الأقل خبرة ، أمراً لا طائل منه. وعليه، ينبغي إيجاد توازن، والمسألة، في نهاية المطاف، هي مسألة حكم بالنسبة للجهة التي تصدر التعليمات و بالنسبة للصائغ.

يجب أن يكون التشريع أيضاً دقيقاً وفعالاً من الناحية الفنية. فالدقة والفعالية لا يمكن التساهل بشأنهما في مصلحة الوضوح. و المبالغة في التبسيط قد يترتب عنه إخفاق التشريع في تحقيق النتيجة المرجوة منه. مرة أخرى، يجب تحقيق توازن، وهذا ليس دائماً بالأمر الهين. التشريع غير موجه لرجال القانون والقضاة فقط. فهو يُستخدم ويطبق يومياً من قبل أشخاص ليس لديهم أي تكوين قانوني. فأعضاء البرلمان يحتاجون إلى فهم القوانين التي يسنها البرلمان، والجهاز التنفيذي عليه أن يفهم الأنظمة القانونية التي يصدرها. إن المشاركة في عملية صناعة القانون، تتطلب أن يفهم العامة من الشعب انعكاسات التشريع المقترح على مستوى السياسة و مستوى تطبيقه، على حد سواء.

إن القواعد أو المبادئ الأساسية المنطبقة على نص تشريعي مصاغ صياغة جيدة، يمكن وضعها بشيء من اليقين والإطمئنان. إلا أنه يجدر التذكير بأن ممارسات الصياغة في تغيير مستمر ذلك أن الصائغين يبحثون دائماً عن أفضل السبل للتواصل.

الخطوط التوجيهية

كل التشريعات، سواء كانت أصلية أو ثانوية، يجب أن تتوافق مع المقاييس التالية :

تنظيم جيد للمادة :

- يجب ترتيب المواد ترتيباً منطقياً،
- يجب أن تكون الأحكام العامة متبوعة بالأحكام والاستثناءات الخاصة،